

الفوائد العجيبه في اعراب الكلمات الفريده
للمرحوم الشريف السيد محمد عابدين
تتمده الله برحمته
واسكنه فسيح
جنه

الفتاوى النجيبه في اعراب الكلمات الغريبه
المرحوم الشريف السيد محمد عابدين
تغمده الله برحمته
واسكنه فسيح
جناته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * وصلى الله على من لا نبي بعده * وآله الطاهرين
 وصدائقه اجمعين (وبعد) فيقول فقير راحة ربه * واسير وصمة ذنبه
 محمد امين بن عمر عابدين قد هن لي الكلام على بعض الفاظ شراح
 استعمالها بين العلماء * وهي مما في اعرابه او معناه اشكال او خفاء * بعبارة
 نحل العقال * وتوضح المسائل (وسميتها الفوائد الجيدة * في اعراب
 الكلمات الغريبة) فاقول والله المستعان * وعليه التكلان (منها) قوامهم
 هم جرا فيهم بمعنى تعال وهو مركب من ها التثنية ومن لم اى ضم نفسك
 اينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير
 والتأنيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب
 الصحاح وتبعه الصغاني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهم جرا الى
 اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا
 وتوقف الجاهل ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضاً وسابق
 وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
 ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلانذكر ما ظهر لنا في
 توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هم هذه هي القاموسة
 التي بمعنى أنت وتعال الا ان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد
 بالاثبات هنا المجيء الحسى بل الاستمرار على الشئ والمداومة عليه كما
 تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المتوال ومنه قوله تعالى
 (وانطلق الملائكة منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم) المراد بالانطلاق
 ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الا لسانة بالكلام وانما اعربوا ان
 تفسيره وهي انما تأتي بعد جملتها فيها معنى القول كقوله تعالى (فلوحيها اليه
 (ان)

ان اصنع الفلك) والمراد بالمشى ليس المشى على الاقدام بل الاستقرار والدوام اى دووموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك (الثانى) انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما فى قوله تعالى (ولتحمل خطاياكم فلنمدد له الرحمن مدا) وجرا مصدر جره يحجره اذا سحبه ولاكن ليس المراد الجبر الحسى بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا واستمر مستمرا على الجلال المؤكدة وذلك ماش فى جميع الصور وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته (ومنها) قولهم ومن ثم وهى فى الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت فى عباراتهم يتولون ومن هناك او من هنا اى من اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجاوز من جهة واحدة وهى استعمالها فى المكان المجازى واذا فسروها بهنا ففيه تجاوزان (الاول وكونها فى القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا القريب وبين قولهم اى من اجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلى فى شرحه على جمع الجوامع فيه منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال استعمل هنا فى البعيد مجازا وذلك فى القريب كذلك او يقال كما قال بعضهم اشار اولا بهنا الى قرب المشار اليه اقرب محلله وما فهم منه (وثانيا بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد) وفى شرح التسهيل للدمامينى ما نصه وانظر فى قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك اى التى للبعد او معنى هنا التى للقرب والظاهر هو الثانى انتهى * ثم مما ينبغي التأمل فى علاقة هذا المجاز وفى قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المتساوية فان المعنى محل للذكر وتردده اليه

بملاحظة المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل الجسم والتعدد اليه بآتيانه
 المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل المعنى كما ان المكان محل
 الجسم والفرينة استحالة كون المعنى او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال
 بعضهم في قول ابن المايج ومن ثم اختلاف في رحن قوله ومن ثم
 الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط
 تأثير الالف والنون انه انتفاء فعلاية او وجود فعلى بالمكان في ان كلامهما
 منشأ امراذ المكان منشأ النباتات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف
 اخر وهو الاختلاف في صرف رحن فجعل الاختلاف المذكور من افراد
 المكان ادعاء ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في
 المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى (ومنها) قولهم ايضا هو
 مصدر آض يبيض واصل آض ايض كباع تحركت الباء وانفتح ما قبلها
 قلبت الفاء واصل يبيض يبيض بزنة يفعل نقلت حركة الباء الى الهززة
 واما اعرابه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة
 توهموا انه منصوب على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال
 ايضا اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا
 القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له وايس ذلك بشرط
 بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت
 امس ايضا قال والسدى يظهر لى انه مفعول مطلق حذف عامله
 او حال حذف عاملها وصاحبها اى ارجع الى الاخبار رجوعا ولا
 اقتصر على ما قدمت او اخبر راجعا فهذا هو السدى يستمر في جميع
 المواضع ومما يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم
 فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انهما
 انما تستعمل في شئين بينهما توافق وبغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز
 جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو
 ايضا انتهى ملخصا (ومنها) قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله
 (يا الله)



يا الله حذف حرف الندا وهو ض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل
عليها يا فلا يقال يا اللهم الاشدو ذا في الشعر كما قال ابن مالك
والاكثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض
ثم الشائع استعمالها في السدء ولذا قال بعض السلف اللهم
جمع السدء وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة
وتسعون اسما من اسماء الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
علامة الجمع لانك تقول عليه للواحد وعلمهم بالجمع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ضربوا
وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى لتشعر وتؤذن بان
هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم
فكأنه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء
الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت فيه وهو
حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد يأتون بها قبل الاستثناء
اذا كان الاستثناء نادرا غريبا كأنهم لندوره استظهروا بالله في اثبات
وجوده قال بعض الفضلاء وهو كثير في كلام الفصحاء كما قال المطرزي
نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلام واما نحو
قولهم اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في
تحقيقه تنبيه على ندرته وانه لم يأت بالاستثناء الا بعد التوقُّض بالله تعالى
انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة في اوائل كتابه
التوضيح شرح التنقيح ان الاستثناء المذكور مفرغ من اعم الظروف
لان المصادر قد تقع ظروفنا نحو آتيك طلوع الفجر اي وقت طلوعه
واوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغني
عند الكلام على عسى عند قول المغني ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى
اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثناء في كلام المصنف مفرغ
من الظروف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت

الوقت ان تقدر العالمين تنازعا ووقع التفريق في الايجاب لاستقامة المعنى نحو
قرأت الايوم كذا ثم حذف الظرف بعد الاوانيب المصدر عنه كما في اجيئك يوم
قدوم الحاج واللاههم معترض وانظر موقعهما هنا فقد وقع في النهاية انها
تستعمل على ثلاثة انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم
ارحمنا الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك
القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان
وقوع الزبارة مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهره ان المعنى الاول والثاني
لا يأتیان هنا وفي تأتى الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدماميني
ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد
ان يكون ما بعدها نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما بعدها نادر بالنظر
الى ما قبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتأمل (ثم اعلم) ان قوله ووقع
التفريق في الايجاب فيه نظر لان قول المعنى وكون الاضمار في يكون لافي
عسى الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا
فالوقت المقدر مذكورة في سياق النفي فالاستثناء بعدها استثناء من المنفي كما في
قولك لا يأتينا زيد الايوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف
الا اذا حمل على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولاكنه في المعنى
نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه مثلا وقال في المنفى اخر الكتاب في اول
الباب الثامن مانصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو
(وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين وبأبي الله الا ان يتم نوره) لما
كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم
نوره انتهى (ومنها) قولهم لا بد من كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجب
وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل
بدادا اي متفرقة فانما نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
(بينهما)

بينهما دائما فصار احدهما واجبا والاخر ومن ثم فسروه بوجب وبد اسم
 مبنى على الفتح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف اى لنا او نحوه
 وقد بصرح به وذكر الفنى فى حواشى المطول ان الجار والمجرور متعلق
 المنى اى بد على قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع جبلا بترك تنوين
 الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين
 الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
 محذوفا هو خبر المبتدا اى لا بد ثابت اسمها وقوله من كذا خبر مبتدأ
 محذوف اى البد المنى من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها
 من الاعراب لانها جملة مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا
 بما دل عليه لا بد اى لا بد من كذا وقد اشار الشريف فى اواخر بيان
 المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر الاحيى قال فى قوله لا تاتى لشارته ان
 لشارته ليس معمولا للتالى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف
 بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكر نظام هذا التركيب انتهى (اقول)
 هذا ظاهر فيها اذا قيل لا بد من كذا اما اذا قيل لا بد لكذا من كذا
 فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد الاخبار تأمل ثم قوله
 ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا بد من كذا فيه نظر
 اذ لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقدير هذا ووقع فى بعض
 العبارات لا بد وان يكون واستعمله السعدى فى كتبه ايضا وقال الفنى ان الواو
 مزيدة فى الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اى لزيادة لصوق لا بالخبر
 انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا
 هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
 لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المعنى لا
 يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجع ان الواو هنا زائدة
 وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها ورأيت فى بعض النسخ انه روى
 عن ابن سعيد السيرافى فى كتاب سيبويه انه قال تبنى الواو بمعنى من فان

ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع
 (ومنها) قولهم هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
 على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح به في امالية
 وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست اسما للحدث والثاني انها
 لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انما كانت تأتي بعد الجملة فانه
 لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
 وان كان الزجاج يحير ذلك (فان قلت) هل يجوز ان يكون مفعولا
 لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تغييرا (قلت) لا يجوز الاول
 لان المنصوب على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول
 ان اسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستقر شائع في
 كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التكثير ولو كانت
 على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض
 كما بقي التعريف في قوله (تمرن الديار ولم تعوجوا) واصله تمرن على
 الديار وبالديار ولا الثالث لان التغيير اما تفسير للمفرد كزيتا او
 تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيئا منها اما انه ليس تفسيرا
 لمفرد فلائه لم يتقدم مبهم وضعها فيميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلائه
 لم يتقدم نسبة (فان قلت) يمكن انه من تمييز النسبة بان يقدر
 مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني طيبة ابا (قلت)
 تمييز النسبة الواقعة بين المتضاميتين لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد
 تكون مع ذلك فاعلا في الصنعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن
 المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد
 وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا ووجه
 رجلا فان الدر بمعنى الخير ووجه بمعنى الهلاك ونسبتهم الى الرجل كنسبة
 الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق الفعل بالمفعول
 لا بالفاعل (فان قلت) ما وجه نصبه (قلت) الظاهر ان يكون محالا على
 (تقدير)

تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها
موضوع اهل اللغة ثم حذف المتضابقان على حد حذفهما في قوله
تعالى (فقبضت قبضة من اثر الرسول) اى اثر حافر فرس الرسول ولما
انيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير
ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد
ونسبة الوضع الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعة في هذه
المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بها (ومنها) قولهم
هو اكثر من ان يحصى ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو
من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشئ في الاكثرية على الاحصاء
وتفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة
وقل من يتنبه لاشكالها وقد حله بعضهم على ان ان المصدرية بمعنى الذى
ورده في المعنى في الجملة الثالثة من السباب الخامس من الكتاب بانه
لا يعرف قائل به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدمايين في شرحه
عليه ونقل عن الرضى وجهها استحسانه فقال قال الرضى واما نحو قولهم
انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل
المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر
والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها في قولك بنت منه تعلقت
بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبيان بلا تفضيل فعنى انت اعز على من
ان اضربك اى باين من ان اضربك من فرط عزك على وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى
انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته
فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه فى
الحسن (ومنها) قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم بمعنى الاستواء

يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى (الى كذا سواء بيننا وبينكم) وهو هنا خبر والفعل بعده اعني كان كذا الخ في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الرمشمري في قوله تعالى (سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم) والتقدير كونه كذا وكونه كذا بيان * وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او انتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو كون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما تلخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم تذكر الهزمة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهزمة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو بعلاقة ان ان والهزمة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند التكلم وام واو لاحد الشئين او الاشياء والتقدير ان كان كذا او كذا فالامر ان سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي المطول لحسن جابي الفري وما عناه الى الرضي ذكره الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف للسيد الشريف وحكي بعض المحققين عن ابي علي ان الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد كلتي الاستفهام في مثل قولك ائت ام قعدت متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء على ائت ام قعدت فقد اقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما حقه الرضي وما استدلل به عليه ومنه قوله وبرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على ائت ام قعدت ولا ابالي ائت ام قعدت واحد في الحقيقة ولا ابالي ليس خبرا المبتدأ بل المعنى ان ائت ام قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد يأتون با و بدل ام وفي شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف

لا يعطف با وبعد همزة التسوية للثنائي بينهما لان او تقتضي احد الشئين
او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما فان لم توجد الهمزة جاز
العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قت
او قدمت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقرأه ابن محبسن اولم
تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني انتهى
وذلك حيث قال في شرحه على المعنى اعلم ان السيرافي قال في شرح
الكتاب ما هذا نصه وسواء اذا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزم
ام بعدها كقولك سواء على ائت ام قدمت واذا كان بعد سواء فعلم ان بغير
استفهام كان عطف احدهما على الآخر باو كقولك سواء على قت
او قدمت انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي بحجة قول الفقهاء
وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال
لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء على قت او قدمت قال لانه يكون
المعنى سواء على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في
تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضى كلام الفارسي
بما هو مذكور في شرحه للحاجبية فراجع ان شئت انتهى (ومنها) قولهم
في معرض الجواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون
ما بعدها قاعا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر
به على ولكن يقال على من حروف الجر فاما معناها هنا وما متعلقها
ويظهر المراد مما ذكره في المعنى حيث قال التاسع اى من معاني على ان
تكون الاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة اسوء صنيعة على
انه لا يأس من رحمة الله وقوله

فوالله لا انسى قتيلاً رزئته * بجانب قوسي ما بقيت على الارض
على انها تعفو الكلوم وانما * توكل بالادنى وان جل ما يعضى

اى على ان العادة نسيان المصائب العديدة العهد

وقوله

بكل تدويننا فلم يشف ماينا * على ان قرب الدار خير من البعد
ثم قال

على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بندي ود

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ماينا فقال على ان فيه شفاء ما
ثم ابطال بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على
هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قل به فانها اوصلت
معناه الى ما بعدها على وجه الاضرب والاختراج او هي خير لمبتدأ
محذوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال
ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو
التحقيق فيها انتهى كلام المغنى

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال قال المحقق الفنزى الاقرب انه من التأكيد اللفظي وقد يجعل
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد
عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان
النكرة في الاثبات قد نعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو
كل بترك القرينة

ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق الفنزى لاننى الجنس وسى مثل
مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سوي والواقع بعدها
اذا كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله
تعالى (ايما الاجلين قضيت) او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اى
لا مثل شئ علم البيان * واما حرف فوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان
يجعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا

(وفى)

وقى كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف أى كأننا الشخص الذى هو
الوجد لقله حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة صرح به الرضى
على أنه يقدح فى اطراد لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بأبونه
وعلى الوجهين فحركة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير
اخرى أو على أنه ضمير ان كان نكرة لان ما بتقدير التوين وهى كافة
عن الاضافة والفتحة بناءة مثلها فى لارجل وقيل على الاستثناء فى
الوجهين فعدم تجوز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى
التقدير خبر لا محذوف عند غير الاختش أى لا مثل علم البيان موجود من
العلوم فان التحلى بحقائقه احق بالتقديم من التحلى بحقائق غيره وعنده
ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عرض قيل وكون
خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر مانكرة موصوفة واما الجواب باحتمال
ان يكون قد رجع الى قول سيبويه فى لارجل قائم من ان ارتفاع
الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى
وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة واهذا لا يتفاوت المعنى كما
فى قوله تعالى (تفتؤ تذكر) أى لا تفتؤ لكن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص
الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظيره فى كلام العرب وقد
تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لاسواء مقام لاسيما * والواو
التي تدخل عليها فى بعض المواضع كما فى قوله * ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات
الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اوليته بالحكم المتقدم
والا فليس فيها حقيقة صرح به الرضى * وقد يحذف ما بعد لاسيما
وتنقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على
انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فراكبا حال من
مفعول الفعل المقدراى واخصد بزيادة التجماعة خصوصا راكبا وكذا
فى زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة

على مقدر كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
 الواو قبله ح كثير الا ان المجيء اكثر انتهى
 ومنها قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها
 الاخير ان فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من اسماء
 الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالفاء تزينا للفظ وكأنه جزاء بشرط
 محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانه عن وصف الاول
 بها انتهى قال بعض المحشين وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
 يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي وقال الدماميني
 نقلا عن ابن السكيت في نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما
 فاكتمت به فجعلها عاطفة قال وهو خير من قول التفتازاني وابن
 هشام بقى انه يرد على كلام المطول ان الفاء في جواب الشرط ليس
 للترتيب بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويحجب بان الشرط
 المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفاء المذكور للترتيب وليس في المعنى داع
 الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء لترتيب اللفظ ففيه تقوية
 لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا والا ظهر ان قوله وكأنه توجيه
 ثان ثم انه قد راد الشرط المحذوف اذا وكذا وقع لغيره والحق انه
 لا يحذف من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا بعد ان
 نقل عن المعنى انها تكون بمعنى حسب كقد راسم فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام
 جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا
 اسم فعل وانها بمعنى انه غلط مرتين (ومنها) قواهم كأنما كان قال بعض المحققين
 جعل الفارسي ما في ضمرته كأنما كان مصدريه وكان صلتها وهما في محل رفع
 بكائن وكلاهما على التمام اي كأنما كونه وقبل كائن من الناقصة وكان ناقصة
 ايضا وما موصولة استعملت ان يعقل كما في لاسيما زيد وفي كائن ضمير هو اسمها
 وما خبرها وفي كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اي كأنما الشخص الذي هو
 اياه ويجوز كون مانكرة موصوفة بكان وهي تامة والتقدير لا ضمرته
 (كأنما)

كأننا شيئاً كان أي شيئاً وجد والمعنى لا ضرب منه كأننا بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال مفردا كان أو مرسكباً كلاً أو جزءاً وأعل هذا أولى من الذي قبله انتهى (أقول) ويخطر لي وجه آخر وهو أن ماصلة للتوكيد وكأننا وكان تامسان والمعنى لا ضرب منه موجودا وجد أي أي شخص وجد صغيراً أو كبيراً جليلاً أو حقيراً * ووجه آخر وهو أن تكون ما اسماً نكرة صفة لكأننا أو بدلاً منه فإذا قلت لا ضرب بن رجلاً كأننا ما كان فالمعنى لا ضرب بن رجلاً موجوداً شخصاً وجد والمعنى على التعميم كالأول أي أي شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى (مثلاً ما بعوضه) ووقع في عبارة المطول كأننا من كان أنا أو غيري فقال الفاضل الفيزي كأننا حال ومن موصوفة في محل نصب خبر الكأننا والعاثد محذوف أي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس وأو قبل كان تامة وقاعله راجع إلى من لم يخرج إلى ما ذكره وأنا خير مبتدا محذوف أي هو أنا أو غيري أو بدل من من كان على أن يكون من قبل استعارة الضمير المرفوع المنصوب كما استعير للمجرور في ما أنا كانت انتهى (ومنها) قوامهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن جلي الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لأن قياس التصغير أن يضم أول المصغر وهذا أبقى على قهقهة الأصلية لكنهم عوضوا عن ضم أوله بزيادة الألف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذا وذيا وذياك والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت حذفت الصلة أيها ما لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى انتهى وأصله أن العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يراد فعله والتزموا عدم ذكر صلة أيها لا لفظاً ولا تقديرًا لما مر فليغز ويقال أي موصول وليس له صلة ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا

وكان اللام فيها في الاصل للبعد اي القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها
فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم
يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم
يسدولي ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين او اكثر بل هو قطعة
واحدة لاشئ فيها للنظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر انتهى
وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان المهرزة همزة وصل بل كلام الرضوي
كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو القياس فلا
ينافي ما قدمناه من ان قطع همزتها مما خالف القياس ثم رأيت النصريح
بذلك في نصريح الشيخ خالد الازهري في بحث المعرفة حيث قال الية
بقطع المهرزة سماط قاله شارح الباب والقياس وصلها انتهى بعروقه فليتأمل
(ومنها) قوامهم فضلا كقولك فلان لايتلك درهما فضلا عن دينار ومعناه
انه لايتلك درهما ولا دينار وان عدم ملكك للدينار اولى من عدم ملكك
للدراهم وكأنه قال لايتلك درهما فكيف يتلك دينار وانتصايه على وجهين
محكيين عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك
الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المستكور وهو
درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة المستوع وهو وقوع
النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم
وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيئها
من النكرة فالاول كقوله تعالى (او كالتى مر على قرية وهى خاوية
على عروشها) فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة بخلاف الزمخشري
والثاني كقولهم مرتب بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة الدراهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابوحيان ان
ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك
الحادث من صاحبه واپس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر

على تأويله بالمشقة او على تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا
 منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد
 فمفسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاجب لا يمتدى بمناره ولم
 يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه
 بانتفاء صفة فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار
 للطريق وينفي الاهداء عنه اما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى
 هذا خرج ما تنفعهم شفاعته الشافعين اى لشافع لهم فتتفعهم شفاعته
 وعلى هذا يخرج المثال المذكور اى لا يملك درهمها فيفضل عن دينار له
 واذا انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا
 مقيد الدرهم او مضمول المقيد على الاعرابين السابقين فلو قدر النفي مسلطا
 على القيد اقضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم وليكنه
 لا يملك الدينار ولما امتنع هذان عن الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
 النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفى الدينار لان الذى لا يملك الاقل لا يملك
 الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفى * والذى
 ظهر لى في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
 وليكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه
 وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا
 لمسئله قال لا يملك فلان دينارا او ردا على منبر قال فلان يملك دينارا
 فتبيل في الجواب فلان لا يملك درهمين ثم استوفى كلام آخر ولك في تقديره
 وجهان احدهما ان يقدر اخبرك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار
 استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة
 اخبرك بهذا وبقي معها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
 ذلك ح واسمع الان فحذفوا الجملةين وابقوا من كل منهما معمولةا ثم
 حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا
 ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد
 (ثم)

ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار المين وهو في ودخلت من على
 المين * والثاني ان يقدر فضل انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن
 انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر
 معروفة عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة
 لملك الاموال الكثيره فوقع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل
 عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى
 زاد وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
 اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكرنا من
 لم يقوانسه بنحويزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف
 وهو كما قيل (اذا لم تكن الا الاسمة مركبا * فلا رأى للمحتاج الا ركوبها)
 وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجاوز واقع في كلامهم
 هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري في رسالته وقد قرر الاعراب
 والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشي الكشف على غير
 ما مر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى
 واستبعادا عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالة اي عده محالا عرفا
 فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان لا يعطى الدرهم فضلا عن الدينار
 تريدان اعطاء الدرهم منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار
 واما ضمني كقوله وتقاصر اللهم الخ يريدان همهم تقاصرت عن
 بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منقبا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى
 ما ذكر وهو مصدر قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي
 اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك
 توجيهان * فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام
 فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اي ذهب اعطاء الدينار
 بالمرء وبقي عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا
 والذهاب هو نفس الاعلى المذكور بعده * وعلى هذا التوجيه بقوت

شبان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب ان
 ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثانى كون الباقي اقل من الذاهب
 اذ لا معنى لكون انتفى الادنى اقل من جنس الاعلى (فان قلت) يرد
 عليه ان المفهوم من فضلاح ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه واما انه
 ادخل في الانتفاء واغوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا (قلت)
 قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لان الاعلى اولى بالانتفاء من الادنى
 ومنهم من نظر الى الذلة والكثرة فقال انتقيد في المثال فضل عدم
 اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار اى عدم الاول قليل بالقياس
 الى عدم الثانى فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثانى عدم
 مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ من الاول * وعلى هذا التوجيه يفوت من
 اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء و يلزم ان لا يكون كلمة عن صلة
 له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد
 فضلا * وههنا توجيه ثالث مبنى على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد
 توسط فضلا بينه وبين الاعلى كأنه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار
 اى فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على معنى ذهب اعطاء
 الدينار وبقي من جنسه بقية هى اعطاء الدرهم ثم اورد النفي على البقية
 واذا انتفى بقية الشئ كان ما عداها اقدم منها فى الانتفاء ويرجع حاصل
 المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه فى الانتفاء اعطاء الدرهم
 انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال رحمه الله تعالى لزم حذف
 ناصب فضلا لجريه مجرى تمة الاول بمنزلة لاسيما ولا محل لذلك
 المحذوف من الاعراب البتة وردبه على من زعم انه حال ولا يلتبس
 عليك ان فاعل ذلك ذلك المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه
 على الوجهين الاولين انتهى وعدم صحة كونه حالا على المعنى
 الذى قرره ظاهرا وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على
 المعنى الذى قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوى الافهام (ومنها)
 (قولهم)

قواهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة بمثلها) او الخلاف اسم مصدر خالف اي وهذا
 ملتبس بمخافة كذا (ومنها) قولهم وايس هذا كما زعمه فلان صوابا
 ونظائره ومثله قول المطول وايس كما توهمه كثير من الناس مبنيا قال
 محشيہ الفاضل السليكوئي اي ايس مبنيا بناء مثل ماثوهمه كثير من
 الناس ابنى موقع السال من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال كونه مماثلا
 لما توهمه كثير على ما قاله صاحب المغنى في قوله تعالى (كما بدأنا اول
 خلق نهيده) والقول بانه خبر ايس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف
 (ومنها) قواهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن
 آخرهم قال السيد الشريف قدس سره عن آخرهم صفة مصدر محذوف
 اي عجز اصادرا عن آخرهم وهو عبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر
 من الآخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل عجزا متجاوزا عن آخرهم
 فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم
 ورد بان التجاوز بمعنى التغدى والمجاوزة تغدى بنفسه والذي يتهدى
 بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن آخرهم الى اولهم ورد بأن مقابل
 الى هو من لا عن انتهى (ومنها) قواهم وناهيك بكذا كقول الكشاف
 وناهيك بتسوية سيويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره
 اي حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من انتهى كانه ينهالك
 عن تطلب دليل سواء يقال زيد ناهيك من رجل اي هو ينهالك عن غيره
 بجده وغناؤه ودلالة قاطعة فصب على التمييز من ناهيك انتهى وعائده
 فالباء مزيدة في الفاعل (ومنها) قوله يجوز كذا خلافا لفلان ووجهه
 الجدل ابن هشام في بعض مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان
 احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا انفساقا ارجاسا
 بتقدير اتفقوا على ذلك انفساقا واجمعوا عليه اجماعا وبشكل على
 هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خافوا او خالفوا فان كان اختلفوا

اشكل عليه امر ان احدهما ان مصدر اختلاف انما هو الاختلاف
 لا الخلاف والثاني ان ذلك ياتي ان يقول بعده اقلان وان كان خالفوا
 او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يعتدى باللام بل بنفسه وقد يختار
 هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها
 في سقياله اى متعلقة بحذوف تقديره اعنى له او ارادنى له الا ترى
 انه لا يتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه والوجه الثانى ان يكون حالا
 والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان او مخالفا له وحذف القول كثير جدا
 حتى قال ابو على هو من باب حدث البحر ولا حرج ودل على هذا
 العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول
 مقدر قبل كل مسألة وهذه العلة قريبة من العلة التى ذكرها لاختصاصهم
 الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من
 الاشياء منزلة انفسها او وقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى اعلم
 (ومنها) قوامهم فى التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماينى
 فى اول شرحه الكبير على المعنى عند قوله وقد كنت فى عام تسعة
 واربعين وسبعمائة مانصه كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك
 ان المراد من قولك وقع كذا فى عام اربعين هو الواقع بعد تسعة
 وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه
 الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له
 فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها كما فى يد زيد وهذا
 لا يودى المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير او غيره
 وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير
 وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان
 المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من اربعين
 بحيث يصدق على اى عام فرض لم يكن تخصيص الاربعين مثلا معنى
 (يتم)

يُحصل به كمال التمييز للمقصود ولكن قرينة ارادة الضبط بتعين الوقت
تقتضى ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال حذف
مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة بيانية اى
في عام هو آخر اربعين فتأمل انه انتهى (اقول) بظهر لى انه لا حاجة الى
تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما يطلق على
مجموعها يطلق على الآخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك
تقول هذا واحد هذا اثنان هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنان على الثاني
والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع الاثنان ومجموع الثلاثة فتأمل
وهذا ما وجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان اسكنه
الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى سودهها ولم تصححها وابقى
كثيرا من البياض في الاوراق وبين الاسطر فنقلت ما وجدته
والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده
وعلى آله الطاهرين وصحبه اجمعين وقد تم طبعها
في مطبعة معارف سوربة الجليلة في اوائل
جمادى الثانية سنة
احدى وثلاثمائة
والف

بتصحيح الفقير اليه عز شانه محمد ابى الخير عابدين زاده